

## مقاربة نظرية لتحول الأسرة الجزائرية في ظل العولمة

د. بوطرفة نوال \*

تاريخ الإرسال	2019/07/14	تاريخ القبول	2019/12/04	تاريخ النشر	جانفي 2021
---------------	------------	--------------	------------	-------------	------------

## المخلص:

إن صعود وتنامي نسق العولمة، قد أعاد صياغة النظم الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية... إلخ، محدثا بذلك تغيرات عميقة في البنى والمؤسسات الاجتماعية. وقد كانت الأسرة - باعتبار مكانتها المهمة والتأسيسية للمجتمع وللدولة - أكثر المؤسسات الاجتماعية استهدافا بهذه العملية، إذ شهدت تحولات عميقة شملت أشكالها، أدوارها، موازين القوى داخلها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى... إلخ.

إن الأسرة الجزائرية ليست مستثناة من حركة التحول الشاملة هذه، والتي مست المجتمعات الإنسانية بجميع مكوناتها وفي هذا الإطار يندرج هدف هذا المقال الذي يحاول رصد بعض مظاهر العولمة في الأسرة الجزائرية وتقديم قراءة سوسولوجية لها.

## Résumé :

La mondialisation, en tant que mouvement de recomposition, a laissé ses traces profondes en marquant toutes les sociétés humaines, dans leurs différents domaines : économique, politique, social, culturel... etc.

Le rôle primordial et vital que joue la famille pour la société ainsi que pour l'Etat, la place au centre de ce processus de changement, elle est l'institution sociale la plus visée et la plus touchée, elle connaît de nombreuses et profondes transformations, dans sa structure, sa fonction, les rapports de forces entre ses membres, sa relation avec les autres institutions... etc.

La famille algérienne, à son tour, n'a été pas épargnée par ce mouvement de transformations qui a touché les sociétés humaines du monde entier.

Cet article tente de mettre en exergue les aspects de ce changement, et d'en fournir un cadre de lecture sociologique.

إن العولمة وفي سعيها لتحقيق مشروعها، بتحويل المجتمعات وقولبتها في شكل واحد، تعمل على تفكيك بنى هذه المجتمعات، ثم تعيد تشكيلها بما يتوافق ومبادئها المؤسسة، وذلك في إطار ما يعرف بالسيطرة "العابرة للقانونية، أي الامكانية المستمرة والمماسسة بالتأثير على القرارات والإصلاحات للدول متجاوزة كل حدود الأنظمة والأعمال القومية، وذلك بطريقة تتطابق أولوياتها مع تلك المتعلقة بتوسع السوق العالمي"<sup>1</sup>.

وتشكل الأسرة - باعتبارها مصدر تشكل القيم ونقلها، المؤسسة الأولى للرباط الاجتماعي، مهد الدولة وقاعدة المجتمع - أحد رهانات نجاح أو فشل هذا المشروع. وهو ما وضعها في مرمى سهام العولمة ومحط تركيزها. ولهذا تعتبر من أكثر المؤسسات الاجتماعية تأثراً، سواء في حجمها، شكلها، أو وظيفتها.

### 1 - الأسرة والعولمة:

حملت العولمة مظاهر تحول كثيرة في الأسرة، وقد كانت جذرية وصادمة " لدرجة أنه لم يعد هناك ما يدهش فيما يتعلق بسلوك أفراد الأسرة، فهناك سلوكيات لم يكن من الممكن تخيل حدوثها منذ ثلاثين عاماً، قد تم تبنيها ووضعها على أنقاض المؤسسة الأساسية للمجتمع"<sup>2</sup>، هذه الأخيرة التي تقلص حجمها وانخفضت الولادات فيها، وهيمنت القيم الفردانية داخل فضاءها، وتمحور المجتمع حول قيم الإنجاز والنجاح المادي والمهني، فأصبح الأبناء عقبة في طريق تحقق الأحلام، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي. فتراجعت بذلك الوظيفة الإنجابية للأسرة، بل لم تعد هي الفضاء الوحيد لذلك وإنما نافستها فضاءات أخرى، إذ يشهد إنجاب الأبناء خارج إطار الأسرة وخارج علاقة الزواج ارتفاعاً. يقود ذلك أيضاً للحديث عن ميلاد صيغ أخرى للعلاقة بين الرجل والمرأة، بديلة عن الأسرة ومنافسة لها.

وبإلقاء نظرة على حال الأسرة الجزائرية، يمكن ملاحظة أنها لم تسلم بدورها من تأثيرات العولمة، وإن كان هذا التأثير تم بدرجات متفاوتة، بالمقارنة مع الأسر في المجتمعات الأخرى، نظراً لاختلاف السياقات الاجتماعية، ومحتوى التجارب والمجتمعات، وبالتالي اختلاف طبيعة تفاعلاتها وردود أفعالها.

مع ذلك يمكن تسجيل بعض مظاهر التحول، التي يمكن رصدها في:

- هيمنة الطابع الاستهلاكي وتنامي القيم المادية، فالعولمة التي أرادت إزالة الحدود الجمركية، وتحويل العالم إلى سوق كونية واحدة، تُتداول فيها مختلف البضائع والسلع، ولم تكف هنا بالعرض فقط، بل حاصرت المستهلك بالومضات الاشهارية، وبشتى فنون الاقناع. وقد وقعت الأسرة الجزائرية في فخ إغراء الحاجيات وأصبح دورها يتمحور حول اقتناء الماديات أكثر من اهتمامها بتربية أبنائها وصيانة الجو العائلي، وهيمنت القيم المادية وتراجعت القيم الأخلاقية.

- انخرطت الأسرة الجزائرية في عالم وسائل التواصل الاجتماعي، وقد أدى ذلك إلى انهيار الحدود التي كانت تفصلها عن العالم الخارجي، وإلى زوال حميمية فضاءها، فأنكشف داخلها، وأصبحت كل تفاصيل يومياتها معروضة على الملأ، فالجميع مطلع على أخبار الجميع، الجميع يعرف ماذا أكلت هذه الأسرة

في الغذاء، وما أعدته تلك على العشاء، وكيف غيرت هذه ديكور غرفة نومها، وماذا اشترت تلك لأبنائها صار للزوج صديقات افتراضيات وللزوجة أصدقاء افتراضيون، وانفتح الجميع على الثقافات الجديدة في اللباس والحلاقة والأكل والسلوك.

- إضعاف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، حيث أصبح الأبناء يقضون أوقاتا طويلة أمام الأنترنت يتحدثون مع غرباء أكثر مما يجلسون مع والديهم، يتلقون قيما من مصادر أخرى غريبة عن قيم أسرهم ومجتمعاتهم، ولم يعد للأباء القدرة على فرض سلطتهم على أبنائهم، الذين أصبحت لهم مرجعياتهم ومصادرهم الخاصة وشخصياتهم المستقلة.

ولفهم هذا التحول سنحاول قراءته ومقارنته في ضوء نموذج نظري يصف مسار تغير البنى الاجتماعية بشكل عام، والأسرة بشكل خاص، ولهذا النموذج النظري تجسد واقعي، لأنه يصور مسار هذا التحول في الغرب. وما ينبغي الإشارة إليه هنا، أن استحضار نموذج آخر ليس بغرض المقارنة التي تدعو للاقتداء والامتثال به والتحول إليه، إنما الهدف هو استخدامه كأداة تحليل لتسليط الضوء على هذا الواقع وإبراز تناقضاته.

## 2 - مقاربة نظرية لتغير الأسرة الجزائرية:

تتعلق هذه المقاربة بوصف مسار تحول البنى الاجتماعية بشكل عام، ومن بينها الأسرة، حيث تخضع هذه البنى في تطورها لسيرورة تعمل على فصلها (البنى) وتمايزها عن بعضها البعض، وتحولها إلى عوالم منفصلة تعمل وفق منطق خاص بها، " وفي هذا الإطار حاول " Pierre BOURDIEU " بيير بورديو " تركيب أعمال المؤرخين والمفكرين حول ظهور فضاءات الأنشطة الاجتماعية المختلفة والتي تتفصل وتنتقل عن بعضها شيئا فشيئا، ليمتيز كل فضاء برأسمال خاص به، يمثل في نفس الوقت مصدر شرعية الحقل ورهانه، كرأس مال القوة العسكرية، الرأسمال الاقتصادي، الرأسمال الثقافي أو المعرفي، رأسمال قانوني، رأسمال رمزي... إلخ<sup>3</sup>.

هذه العملية، لا تتم في عشوائية، إنما تحت إشراف الدولة ورقابتها، والتي تستمد شرعيتها باعتبارها تمثل العقل الخالص، أي أنها قمة اكتمال العقل ومنتهى نضوجه، حيث أن " عقل الدولة هو منطق لا يتعلق بالأخلاق، بالدين، أو بالمصلحة الاقتصادية والصراع السياسي، بل هو ذات عامة تكمن مهمتها في خدمة الحقيقة المتعالية على المصالح المحلية الخاصة أو العائلية"<sup>4</sup>، ولتتم هذه العملية، تعمل الدولة بتركيز هذه الرساميل وضمها لفضائها وفرض هيمنتها عليها، " كالرأسمال الاقتصادي مثلا الذي تحاول امتلاكه شيئا فشيئا من خلال سلطتها المفروضة على الحقل الاقتصادي كاحتكار جمع الضرائب، صك النقود، تنظيم السوق... إلخ، وهكذا الحال بالنسبة للحقول الأخرى حيث تكون سلطة الدولة مباشرة"<sup>5</sup>.

في هذا الإطار من النزعة الكليانية للدولة ومنطق وجودها وعملها - الذي يفرض عليها الهيمنة على الفضاءات الأخرى واحتكار رساميلها- تندرج علاقة الأسرة بالدولة، ويمكن القول أنّ هذه العلاقة تكتسي ميزة خاصة، ففي الوقت الذي تتفاوت فيه سطوة الدولة على الفضاءات الأخرى، كالفضاء الاقتصادي

الذي يتمتع بهامش من الحرية وتأكيد للذات في مواجهة الدولة، بل ويطمح أحيانا للوصول إلى درجة الندية معها - وهو ماتمثلة الطبقة البرجوازية في الغرب التي افتكت الوظيفة الاقتصادية من الدولة، ثم عادت وطالبت بحقها في مراقبتها (الدولة) وطريقة صرفها للضرائب التي يدفعها رجال الأعمال - أو الفضاء الديني الذي تحاول الدولة أن تتأى بنفسها عنه، وأن تضع مسافة بين فضاءها وفضائه في سعيها لحدائيتها وعلمانيتها.

أما العلاقة مع الأسرة، فإن الدولة تسعى في كل مرة إلى إعادة صياغتها بما يتماشى مع التحولات والظروف التي تفرزها، وبما يبقى على هذه العلاقة قوية ومثينة، وعلى تفوق الدولة وسطوتها. إن هذه العناية الخاصة التي توليها الدولة للأسرة، نابعة من أهمية هذه الأخيرة " إذ تلعب دورا لا غنى عنه في إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، فالولادات، الرعاية، التنشئة الاجتماعية الأولية للأبناء، كلها تتركز في جزء كبير على الآباء والأمهات، الذين يحاولون ضمان تنمية ورفاهية أطفالهم" <sup>6</sup> كما أن العلاقات والروابط التي تنتجها الأسرة ذات طبيعة خاصة، وتعد ضرورية وحيوية لاستمرار النظام الاجتماعي ككل، لأن الأسرة هي مهد الدولة وقاعدة المجتمع، إنها منبع فكرة العيش المشترك للمجتمع وللدولة.

لذلك فإن القيم المؤسسة للأسرة " ليست هي القيم التي يجب أن يؤسس عليها الأفراد علاقاتهم في الفضاء الخاص فقط، ولكنها أيضا القيم المؤسسة للاجتماعي وللسياسي بشكل عام، وما يمكن قوله على هذا الفضاء المسمى أسرة ينطبق أيضا على المجتمع وعلى الدولة أيضا... أي أن تحولات سياسات الأسرة والقيم المؤسسة لها لا يمكن فصلهما عن المفاهيم العامة للعيش المشترك وللنظام السياسي" <sup>7</sup>.

وعلى هذا الأساس تسعى الدولة من وراء الإبقاء على رقابتها وسيطرتها على الفضاء الخاص (الأسرة) لاستخدام القيم المؤسسة لها من أجل إلهام النظام الاجتماعي والسياسي لتؤسس نظاما عاما منسجما ومتضامنا. فالدولة تحتاج لشكل التضامن الذي تنتجه القيم الأسرية - للمحافظة على المجتمع وعلى وجودها- بأن تعيد انتاجه في مستويات أخرى وفي أشكال أخرى ( المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، بيئة العمل... إلخ) كل ذلك من أجل استقرار المجتمع واستمرارها.

إن متانة هذه العلاقة بين الأسرة والدولة وتحولاتها، جعلت البعض يذهب للقول أن هذه التكييفات للعلاقة وتغير أشكالها، تعبر عن تحولات في النظام السياسي، أكثر من اعتباره تغير في نظام الأسرة. وعلى كل حال يمكن إبراز شكلين لهذه العلاقة أو بالأحرى مرحلتين.

أ - **المرحلة الأولى:** مرحلة الدولة الراعية " التي تميزت بمنح حقوق وحرقات جديدة أضافت إلى فكرة المواطنة السياسية مفهوم المواطنة الاجتماعية، وقد انبثقت هذه الحقوق الاجتماعية عن تنظيم الخدمات العامة جاعلة بذلك بعض المنافع الأساسية في متناول الجميع ( الصحة، التربية... إلخ)" <sup>8</sup> ، وفي مقابل ذلك بسطت الدولة سيطرتها التامة على الأسرة، يتجلى ذلك في " الفرض الخارجي - بمعنى تحديد من فوق

- لما يجب أن تكون عليه الأسرة فيما يتعلق بوظيفتها البنائية للمجتمع، أي أن الدولة المركزية تفرض التوجهات الكبرى لسياساتها في إطار ممارسة شكل من الوصاية الحكومية على الأفراد<sup>9</sup>.  
وتتجسد هذه العلاقة الفوقية للدولة على الأسرة من خلال الأدوار التي تلعبها في الفضاء الخاص وتنظيمه، على سبيل المثال :

- الإدارة القانونية للأسرة، من خلال الإشراف على شرعية أشكال الارتباط بين الزوجين، الزواج، الطلاق التنبئي، تنظيم السلطة الوالدية، الحماية من العنف...إلخ.  
- الهيمنة على الوظيفة التعليمية، حيث تلعب المدرسة دورا متزايدا في حياة الأسرة، خصوصا مع امتداد سن التمدريس الذي أصبح يشمل سنا مبكرة من عمر الطفل، ويستمر لفترات متقدمة من عمر الفرد، وهنا تستغل الدولة هذه المؤسسة لترسيخ قيمها وتمريها للأسرة وتكريس سلطتها عليها.  
- على الصعيد الاقتصادي من خلال التشغيل، التأمينات الاجتماعية، الضرائب، التقاعد، والاعانات لحماية العوائل المحدودة الدخل.

إن هذه التدابير، الإجراءات والبرامج الخاصة التي وضعتها الدولة " لم تكن لتحدث دون أن تترك أثرا على تطور الأشكال الأسرية بتحريرها من العمل، من السوق و من الالتزام المادي تجاه أفراد العائلة البالغين غير المنتجين"<sup>10</sup>، في مقابل ضمان تبعيتهم لها وتعزيز ارتباطهم بها سواء على مستوى الخدمات والعلاقات، إذ يؤدي " إدراج الرجال والنساء في شبكات واسعة كالضمان الاجتماعي أو التعليم العمومي إلى تحريرهم من أنماط التضامن المحلي، وجعلهم أكثر ارتباطا على الصعيد الوطني"<sup>11</sup> أو على المستوى القانوني، حيث تنتج عن المؤسسة السياسية للمجتمع نوعا من الرقابة تفرضها الدولة عليه وعلى الأسرة، بأن تخلق " مستويات ممارسة متفاوتة متدرجة المراتب، حيث سلطة الأب أو الزوج خاضعة لسلطة القانون المدني، الخاضع بدوره للسلطة التشريعية، الخاضعة بدورها لسلطة الدستور"<sup>12</sup>.

وتستمد الدولة شرعية ممارسة هذه السلطة على الأسرة ومراقبتها للفضاء الخاص، ورسم سيرورة تحوله، من مهمتها في قيادة الفضاءات ونقلها من حالة إلى حالة أخرى، ومن وظيفتها في ضرورة حماية الصالح العام، وممارسة العقل الذي يشكل جوهرها وذاتها " إنه عقل قانوني وفي نفس الوقت عقل أخلاقي، يعطي الحق للبعض باتخاذ القرار باسم الكل، وهنا يمثل قانون الأسرة، القانون المدني، القانون الاجتماعي تجسيدات واضحة لهذا النموذج من الحكم السياسي والأخلاقي الممارس من فوق"<sup>13</sup>.

**ب - المرحلة الثانية:** حدث نوع من التغيير في موازين القوى، وعلى المصدر الذي تنبع منه القيم المنظمة للفضاء الخاص، إذ أدى انتشار العمل المأجور ونشوء مجتمع عمالي، ونمو الطبقة الوسطى، وتغلغل السوق وامتداد فضاءاته، وصعود قيم الحرية والمساواة - الشكلية - التي ينادي بها، وضربه على وتر الحاجات الانسانية واشباعها، كل هذا أدى إلى زحزحة القيم الفردية وانتقالها من فضاء السوق وفضاء العمل إلى الفضاء الخاص - الأسرة - " وأصبح مبدأ المتعة هو مبدأ تأسيس القيم الجديدة، والذي يجب أن

يقود العلاقات داخل الفضاء الخاص. أصبح هو المبدأ المهيم في المناقشات وفي واقع موازين القوى داخل المجتمع والفضاء السياسي<sup>14</sup>

وهنا تنامت مطالبات الأفراد داخل الأسرة بحق التمتع بالحريات الفردية والانعتاق من هيمنة البنى الاجتماعية، التي تقف حائلا في طريق اشباع حاجياتهم وممارستهم لفرديتهم، وذلك في إطار "ما يسميه أنطوني غيدنز" Anthony GIDDENS "دمقرطة الفضاء الخاص، أي أن قيم الديمقراطية والمبادئ المؤسسة لها - الحرية والمساواة - يجب أن تطبق في الفضاء الخاص"<sup>15</sup>، وقد أدت هذه المطالب إلى تحول مشهود في الأسرة، في علاقتها وشكلها، كونها مست عناصر جوهرية لها، كمكانة المرأة وعلاقتها بالرجل، تغير الأدوار الوالدية، الزواج، الجنسية... إلخ، ولم تعد القيم مفروضة خارجيا وإنما أصبحت " نماذج بناء وفعل الفضاء الأسري تنتج شيئا فشيئا من الإرادة الخاصة للأفراد، لدرجة تكريس مسألة ظهور بعض القيم الجديدة من المجتمع ككل، والتي تكون مستوحاة من الفردانية الإيجابية"<sup>16</sup>.

إن هذا التحول في مصدر واتجاه القيم الأسرية من تحت إلى فوق، بعدما كان من فوق إلى تحت لا يعد مؤشرا على ضعف موقف الدولة وتراجع سلطتها، بل يعكس استراتيجيتها في التعامل مع الوضع وقلبه لصالحها - دائما في إطار ممارسة وتحقيق نزعتها الكليانية - وذلك بأن احتوت هذه المطالب الفردية بالحرية والانعتاق وقامت بشرعنتها، وإعداد النصوص القانونية لتأطيرها وتنظيمها، ونصبت نفسها حامية للحقوق والحريات الفردية في الفضاء الخاص ( قوانين حماية المرأة والطفل، وتحريم العنف الممارس ضدهما).

ومن جهة أخرى قامت بانتزاع هذه الحقوق من الفضاء الخاص والحاقيها بفضائها، لتتحول من حقوق الفرد إلى حقوق للإنسان، يتمتع بها في إطار رابطة أوسع هي رابطة المواطنة، ليتحول الميل الجنسي أو المثلية الجنسية من حق فردي إلى حق للإنسان، من حقه إشباع هذه الحاجة طالما أنه مواطن صالح يدفع الضرائب، ويحترم القوانين ويساهم بشكل إيجابي في المجتمع، ومن واجب الدولة توفير الظروف الملائمة لعيش حالته هذه بوصفه مواطنا ينتمي لفضائها.

خلاصة القول أن تحولات الأسرة في الغرب جاءت مؤطرة ومراقبة من طرف الدولة، وفي إطار تسويات بين الطرفين، فالدولة تريد المحافظة على الأسرة كخلية أساسية في المجتمع وكمنتجة لقيم التضامن، لتعيد إنتاجها ( قيم التضامن) على مستويات أخرى، وفي مقابل ذلك تعهدت بحماية الفرد وحقوقه في إطار احترام قواعد قانونية تحد من الأهواء الفردية المنفرطة العقال.

إن هذه التحولات وبعيدا عن أي حكم أخلاقي عن محتواها، جاءت منسجمة ومتماشية مع الاتجاه العام للتغير الاجتماعي، لأنها مدعومة ومراقبة وموجهة من طرف عقل الدولة، الذي لا يستند في عمله على العقل الأخلاقي أو الديني وإنما على منطقته الخاص الذي يخدم مشروعه، مثال ذلك الاعتراف بالأسرة المثلية وحقها في التبنى، والذي يتعارض مع الدين - فالأديان التوحيدية الثلاثة تحرم هذا النوع من الارتباط - كما يتناقض مع المنطق البيولوجي، ومع ذلك تم اقرار وشرعنة هذا النوع من العلاقة، فقط لأنه

يرضي مصالح الطرفين - الأفراد والدولة - أي أن تحولات الأسرة جاءت مؤطرة بمنطق عقلاني تحكمه الدولة، يلتزم بحماية الحقوق الفردية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان، كبح ولجم الأهواء الفردية، ومنعها من تدمير البنى الاجتماعية ومنطق العيش معا، والمحافظة على شكل الأسرة كقاعدة لمشروعها الاجتماعي.

### 3 - قيم الأسرة الجزائرية والعولمة:

بالحديث عن تحولات القيم في الأسرة الجزائرية، يمكن القول أنه كان أقرب إلى التخبط منه إلى التحول، وذلك لأنها افتقرت إلى مجموعة من العناصر الهامة التي كان من المفروض أن تعمل على تأطير وقيادة عملية التحول. إذ يفتقد هذه العملية:

- جهاز يشرف على مسار التحول ويوجهه، وذلك نتيجة فتوة الدولة الوطنية وعدم قدرتها على بلوغ جوهرها العقلاني، إما لعدم وعيها به وعدم إدراكها له، أو لعدم تمكنها من حسم صراعها مع المجتمع ودليل ذلك عدم قدرتها على تفعيل العديد من النصوص القانونية، أو مشاريع قوانين خاصة بالأسرة بسبب المعارضة الشرسة من بعض القوى الاجتماعية التقليدية المهيمنة، لتبقى القوانين حبرا على ورق.

- مصادر محلية للقيم، تكون كمرتكزات أو معالم، تشكل نقاط استدلال في مسار تحولها، ويعود سبب هذا الغياب لهشاشة مصادر القيم التقليدية، التي كان من الممكن أن تلعب دورا في صد قيم العولمة الوافدة أو على الأقل تتموضع كطرف ذو وزن في عملية التفاوض والتسويات وتخلق نوعا من التوازن معها.

فالقبيلة التي كانت تمثل مصدرا لقيم التضامن الاجتماعي - توقير الكبير، الرأفة بالصغير، احترام الجار، غوث المظلوم، إيواء عابر السبيل... إلخ - قد تفككت نتيجة ممارسات السياسة الاستعمارية التي استهدفت البنى المؤسسة للمجتمع الجزائري - سياسة انتزاع الأراضي، تهجير السكان، تغيير الأسماء والألقاب العائلية - ثم تواصلت هذه العملية بعد الاستقلال بانتشار العمل المأجور، والحق في السكن اللذان واصلتا سيرورة تفكك الأسرة الممتدة.

أما الدين الذي يشكل أهم مصدر للقيم الأخلاقية، شهد بدوره نوعا من التراجع بسبب صعود الإسلام السياسي وما اقترن به من أعمال عنف، بالإضافة إلى إنكفاء الخطاب الديني على ذاته، وعدم قبوله الانفتاح على حركات النقد والتجديد، كل ذلك ساهم في تراجع الدين كمصدر مؤثر للقيم وأختصر في ممارسات هي أقرب للممارسات الطقوسية الظاهرية منها إلى اعتقادات وإيمانات راسخة، يتجسد ذلك في حالة الشيزوفرينيا الأخلاقية التي أصابت العديد من الأفراد - يسرق ويصلي، يرشو ويحج، يكسب أموالا حراما ويزكي ويتصدق منها... إلخ.

- مصادر جديدة للقيم، ففي ظل تداعي المصادر القيمية التقليدية للأسرة، لم تتمكن سيرورة التغيير من إفراز مصادر جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة. ففي الغرب مثلا اقترن ميلاد الفردانية بميلاد العقلانية التي تمكنت من لجم الأهواء الفردية وعقلنة طرق إشباعها، وانتجت الفردانية المعقلنة الايجابية، وهي سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم وحاجياتهم وتمحورهم حولها، لكن دون الاضرار بالصالح العام، بل أن هذا

الأخير تحول إلى وسيط لتحقيق المصالح الفردية. أما في الحالة الجزائرية فإن سيرورة الفردنة بقيت معطلة، لأن الاستعمار بعد تفكيكه للقبيلة لم يقيم بتأسيس قيم وعادات اجتماعية أخرى تستوعب الأفراد وتعيد قولبتهم وعقلنة غرائزهم ولجمها، وإنما تركهم لمصيرهم المجهول لهذا نلاحظ في المجتمع ممارسات فردية لكن لا نرى فردا عقلانيا، وإنما فردا أنانيا في حالته البدائية الجينية ( فرد بمفهوم آدم فرغسون). في ظل هذه الظروف، التي وضعت الأسرة الجزائرية في موقف ضعف، بدا تيار العولمة قويا خارقا بقوة مؤسساته وسلطة المال والأعمال التي يستند عليها.

كما أن استراتيجياتها لإعادة صياغة وقولبة مجتمعات العالم ومؤسساته بما يتوافق ومبادئها المؤسسة ليست عشوائية ولا تلقائية وإنما قائمة على دراسات علمية دقيقة تحدد الأهداف وطرق الوصول إليها. إن هذا الخلل في موازين القوى لصالح العولمة يظهر في تغليب قيمها وتفوقها على حساب القيم التقليدية فمن أجل تحقيق النجاح المادي السريع تأسست سلوكيات الغش، التلاعب، المراوغة والرشوة... إلخ، في الأسرة، وأصبحت تصدر هذه الممارسات للمجتمع، وأحيانا تنافس الشارع في إنتاجها، وأصبحت الأم - مدرسة الأخلاق الأولى - توصي ابنها بالغش في الامتحان من أجل النجاح بمعدل جيد، وتعلم ابنتها المراهقة امتهان الجسد وفنون الاغراء، وأصبح الأب يلقن ابنه مهارات السرقة والمراوغة والاحتيال، ويكافأه إن نجح في الامتثال لهذه الأساليب.

وهكذا بدل أن تكون الأسرة حصنا منيعا للأخلاق ودرعا لقيم التضامن والتآزر الاجتماعي، يتصدى لكل تهديد خارجي، تحولت إلى وسيلة تثبت وتنقل قيم العولمة وتعيد إنتاجها في كامل صور نفعيتها وفردانيتها.



## الهوامش:

<sup>1</sup> - أريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة، إلهام الشعراني، ط1، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010، ص199.

<sup>2</sup> - Daniel Dagenais, La fin de la famille moderne, Les presses de l'Université Laval, 2000 .p11

<sup>3</sup> - Remi LENOIR, L'Etat selon Bourdieu, une monopolisation de l'universel, [www.carin.info/revue-société-contemp](http://www.carin.info/revue-société-contemp)

<sup>4</sup> - المرجع نفسه

<sup>5</sup> - المرجع نفسه

<sup>6</sup> -Renée B-Dandurand et Françoise -Romaine Ouellette, Famille, Etat et structuration d'un champ familial, revue Sociologie et société,vol,27,no2, automne 1995,pp103-119,classiques.uqac.ca>famille. Etat.champ

<sup>7</sup> - Jacques COMMAILLE, La famille, l'Etat et le politique : une nouvelle économie des valeurs, [www.carin.info/revue-information-sociales-2006-8-pages-100.html](http://www.carin.info/revue-information-sociales-2006-8-pages-100.html)

<sup>8</sup> - ألان سوبيو، الانسان القانوني، ترجمة عادل بن نصر، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012، ص266

<sup>9</sup> - Jacques COMMAILLE, opcit,

<sup>10</sup> - Renée B-Dandurand et Françoise -Romaine Ouellette, opcit,

<sup>11</sup> - ألان سوبيو، مرجع سابق، ص267

<sup>12</sup> - Daniel Dagenais, opcit, p81

<sup>13</sup> - المرجع نفسه

<sup>14</sup> - المرجع نفسه

<sup>15</sup> - المرجع نفسه

<sup>16</sup> - المرجع نفسه